مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتقد الاقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارُها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكُمه الميل إلى الاستثمار، والذي يتحّدد أساساً بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكُمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة.

وأن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها كسر هذه الدائرة الخبيثة، والخروج من نطاقها، والعمل بكافة الوسائل على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي، فالاستثمار يؤدي من ناحية إلى توفير الدخل، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية.

أولاً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية:

ومن أهمها الادخار الاختياري الذي يمكن تعريفه بأنه المبلغ الذي يقتطع اختيارياً من دخل الفرد، ولا ينفق على الاستهلاك، ولا يكتنز في نفس الوقت، وهو ينقسم إلى قسمين: مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال.

أ. مدخرات القطاع العائلي: من وجهة النظر الاقتصادية، فإن هناك مدخرات القطاع العائلي تتمثل في الفرق ما بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) والاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع. كما يمكن تعريف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يقرر الأفراد تأجيل استهلاكه إلى وقتٍ لاحق، وتقرير استغلاله من جديد في تمويل الدورة الاقتصادية بمختلف الأشكال الممكنة. ويلعب الادخار العائلي دوراً كبيراً في تمويل التنمية الاقتصادية، وهو ينشأ من مجموعة مصادر نوجزها فيما يلي:

١- المدخرات التعاقدية، كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات.

٢- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد، والتي يحتفظون بها بشكل ودائع لدى صناديق التوفير أو البنوك، سواء كانت حسابات آجلة أم جارية.

٣- الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن، والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار.

٤- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ومن الجدير بالذكر، أن مدخرات هذا القطاع تتأثر بمجموعة من العوامل أهمهاّ:

١- **حجم الدخل:** يعتبر الدخل المتاح من أهم العوامل المحددة للادخار، سواءً أكان في الدول النامية أم المتقدمة، إلا إن غالبية دخول السكان في الدول النامية منخفضة، وتوُجَّه للإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية، وبالتالي فإنه كلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح.

٢- **درجة تركيز توزيع الدخل:** لا يتحدَّد حجم الادخار بحجم الدخل فقط، ولكن بمركز الفرد الوظيفي في المجتمع، ومدى حساسية هذه الوظيفة، ففي الدول المتقدمة نجد الدخول المرتفعة منحصرة على فئة قليلة فقط. وقد دلت التجارب على أن عدالة توزيع الدخل تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، بينما العكس يؤُدي إلى بطء النمو وعدم الاستقرار.

٣- مجموعة عوامل اقتصادية: تؤجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أثّر على معدلات الادخار، وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، كأسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها، ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات، وكل هذه الأمور لها أثّر كبير على عملية الادخار. كما ويتأثر الادخار بالتضخم ودرجته، والذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية تتمثل في أن الأفراد يقبلون على شراء وتخزين مجموعة من السلع.

ب. مدخرات قطاع الأعمال: تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار، سواء كانت قطاعا خاصا أم عاماً، وعلى النحو التالي:-

١. ادخار قطاع الأعمال العام: تتمثل مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة ومشروعات صناعية)، والتي تعود ملكيتها للدولة. ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه، والذي يتوقف بدوره على مجموعة من العوامل أهمها:

- **السياسة السعرية** التي تحدد أسعار المنتجات وحجم النفقات ومستواها بما فيها الأجور والرواتب.
- **تطور مستوى الكفاءة الإنتاجية** في جملة المشروعات التي يتكون منها قطاع الأعمال العام، وبالتالي فكلما تزايد حجم الإنتاج، وانخفضت النفقات ازدادت مدخرات هذا القطاع.
- **عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال** الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات التي ترغب الدول النامية في تحقيقها.
- **انخفاض مستويات الأداء** في شركات قطاع الأعمال العام.

٢. مدخرات قطاع الأعمال الخاص: وهي عبارة عن ذلك الجزء غير الّموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص، والذي يشمل المحلات والمشروعات التجارية، والمصانع الصغيرة والمتوسطة. وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من المدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة، وهي تتأثر كذلك بمجموعة من الاعتبارات منها ارتفاع العبء الضريبي (مدخرات إجبارية) على المشروعات الانتاجية، ويقلل من الأرباح غير الموزعة لإعادة استثمارها.

ج. الادخرات الإجبارية: وهي ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيداً عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية مثل:

١. الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي من خلال الفرق ما بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. وتتمثل أهم الإيرادات الجارية في حصيلة الضرائب التي تقتطع من دخول الأفراد والمشروعات، لتحقيق الأهداف العامة، من بينها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية للنظم الضريبية فيما يلي:-

- ضآلة نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من جملة الموارد الحكومية.
- لا تزال هياكل النظم الضريبية دون المستوى المنشود لتعظيم الحصيلة بما يتلاءم مع حاجات التنمية الاقتصادية.

٢. التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي: وهي عبارة عن زيادة إنفاق الحكومة عن إيراداتها الجارية، مما يؤدي إلى لجوء الدول النامية إلى التضخم لسد جزء من هذه الفجوة؛ وبالتالي فإن التضخم إذا ما نجح في رفع معدل الادخار الوطني يعتبر شكلا من أشكال الادخار الإجباري. ويمكن أن يضّر التمويل التضخمي بالاقتصاد الوطني في البلاد النامية، نظراً لضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجي، وارتفاع الميل للاستهلاك.

٣- الادخار الجماعي: هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصـــدة صـــناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضـــخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات .

ثانياً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الخارجية

إن إحدى الخصائص الأساسية لاقتصاديات الدول النامية هي انخفاض التكوين الرأسمالي، وهي خاصيةٌ مرتبطة بتخلف طرق الإنتاج في هذه الدول، نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية، ومحاولة الحصول على أقل تكلفة وأفضل عرض يتناسب مع اقتصادياتها، تتجه هذه الدول إلى مصادر تمويل خارجية. ويقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوافرة خارج الاقتصاد المحلي، التي تجلب على شكل نفقات مالية، بهدف تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ. المعونات الأجنبية: وهي معونات تقدم من الدول المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفق شروط الجهة المانحة وتخصصها لقطاعات معينة دون غيرها. ومن الجدير ذكره أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها، وتطلب لسّد النقص في الموارد، وتنقسم إلى قسمين:

١. منح لا ترد: وتعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية، وذلك لأنها لا ترد إلى الجهات المانحة، وإلاّ تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة المستفيدة. وقد تكون هذه المنح في صورة نقدية لعملة الجهة المانحة، أو صورة عينية في شكل معونات سلعية. وتلعب هذه المنح دوراً هاما في مساعدة كل الدول في إسهامها في توفير بعض الخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة)، وادخال أساليب الصناعة والإدارة الملائمة.

٢. قروض ميسرة: ويقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة وبسيطة، ويغلب عليها طابع المساعدة وتقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية، ويمكن تقسيم القروض الميسرة من حيثُ مصادرها إلى:-

- **قروض ميسرة ثنائية:** وهي القروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدول المستفيدة بشكل رسمي، وعادة ما تطلبها الدولة المستفيدة وتكون هذه القروض لدوافع اقتصادية واجتماعية.

- **قروض المنظمات الدولية:** إذ أصبح للمؤسسات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، كما أصبحت تكرس نفسها لتمويل مشروعات الطاقة، واختيار أفضل المشروعات لحسن استخدامها في الدول النامية.

ب. القروض الخارجية: يمكن أن يأخذ انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية إحدى الأشكال التالية:

١. القروض الحكومية الثنائية: وهي القروض التي تعُقد ما بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية، أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة المتلقية للقروض، وتسمى بالقروض العامة. ويأخُذ القرض العام شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل، تقوم الجهة المقرضة بوضعه تحت تصرف الدولة المقترضة لتستخدمه في شراء مستلزمات التنمية. وتشترط الدول المقرضة ضرورة إنفاق مبلغ القرض الممنوح في الحصول على مستلزمات الإنتاج من أسواقها. وتسمى حينئذ القروض العامة بالقروض المقيدة أو المخصصة لتنفيذ مشروعات معينة، حيثُ تتخذ شكل تزويد الدولة المقرضة للدولة المقترضة بمعدات المشروع المطلوب إقامته.

٢. قروض مؤسسات التمويل الدولية: وهي التمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الصفة الدولية أو متعددة الأطراف، فتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والمؤسسات المنبثقة عنه، ولاسيما هيئات التنمية الدولية وكذلك صندوق النقد الدولي. ويقوم هذا الأخير بإدارة وتوجيه معظم المشكلات للدول النامية، ومحاولة تشخيص هذه المشكلات الاقتصادية (للدول النامية)، طبقا لرايه الخاص بهذه الهيئات والمؤسسات، وبذلك يتوصل على فرض الحلول وتقديم التوصيات والاقتراحات لعلاج المشكلات الاقتصادية.

ج. الاستثمارات الأجنبية الخاصة: يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث إن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، وقد يكون مباشراً أو غير مباشر:

١. الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات المملوكة للأجانب، سواء أكانت هذه الملكية كاملة أم بالاشتراك مع رأسمال وطني، وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للمستثمر الأجنبي على المشروع.

٢. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويتمثل فيما يلي:

– القروض الخاصة: وهي تلك القروض التي تقدمها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد، وكبار المصدرين، وغيرهم من الموردين الأجانب لتوريد سلع وخدمات الدول المقترضة، أو تلك التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية الخاصة كتسهيلات مصرفية لتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي.
– اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم والسندات التي تصدرها الدول المقترضة، أو تلك التي تصدرها المشروعات التي تقوم بها الدولة، على أن لا يكون لهؤلاء المستثمرين الحق في الحصول على نسبة من الأسهم، تعطيهم الحقَّ في إدارة المشروع.
– يستعمل القطاع الخاص مدخرات في التمويل الذاتي في أنشطة تبتعد عن ميادين تنموية حقيقية.
– وعادة لا يغامر الاستثمار الخاص بالقيام بأنشطة استثمارية غير مربحة.

مشاكل مصادر التمويل وإجراءات إنعاشها في الدول النامية:

كما سبق وأشرنا أن أهم العراقيل التي تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل الأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفؤة للموارد المتاحة. وسوف نبرز عوائق مصادر كل نوع منها على حدا.

اولاً–عوائق مصادر التمويل الداخلي:

بالنسبة للادخار العائلي: نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:
١–انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينيات حوالي: ٤٠٠ دولار سنويا، وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز: ٣٠٠ دولار سنويا. وذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات.
٢–أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.
٣–عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.
٤–عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

بالنسبة لقطاع الأعمال: وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي. نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

بالنسبة للقطاع الحكومي: من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولية قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- اتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة).
- عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.
- بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:
- فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء للاكتناز.
- الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

ثانياً–عوائق مصادر التمويل الخارجي:

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منها:

١– عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.

٢– ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.

٣– صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.

٤– عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.

٥– عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

٦– فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

* ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية في هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة.

الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل:

أولا: إنعاش مصادر التمويل الداخلي:

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار وذلك من خلال:

١– **مدخرات القطاع العائلي:** ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي:

– التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.

– تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدواة الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.

– انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.

– توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.

– تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.

– زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.

٢– مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

٣– المدخرات الإجبارية: يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي.

أما فيما يخص التمويل التضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار .

ثانياً: الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية:

يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر ما يلي:

– البيئة السياسية والاستقرار السياسي.

– واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له.

– التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب اقتناعها بالمسؤولية في الأزمة الاقتصادية ودفع للمساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية. بالإضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها، ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية (على المستوى الدولي) بإصلاح الاختلالات في نظمها.